وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الانسانيّة
قسم اللغة العربية

آراءُ المُبرّدِ النّحويّةُ في شَرْحِ كِتَابِ سِيْبَوَيهِ لأَبِي سَعِيْدِ السِيْرَافِيِّ

رسالة تقدّم بِها

عُمر عوّاد عبد الله ضاحي

إلى مجلِس كلية التربية للعلوم الانسانية/ جامعة ديالى وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها.

بِإشراف

أ. د. عثمان رحمن حميد الأرّكي

ذي الحجّة ١٤٣٥هـ **تشرين الأول ٢٠١٤ م**

المبحث الأول

المرفوعات والمنصوبات

أ. المرفوعات:

أولًا: العامل في المبتدأ والخبر

ذهب السيرافيّ إلى أنّ العامل في المُبتدأ والخبر هو الابتداء الذي يُرادُ به تجرّدهما من العوامل اللفظية، فقال: ((إنّ التعرية المُوجبة للرّفع قد وقعت على المُبتدأ والخبر؛ لأنّ الخبر أيضًا لم يدخل عليه عاملٌ لفظي؛ لأنّ الاسم المبتدأ ليس بعامل، فكان في كلّ منهما تعرية، ويدلّك على ذلك أنّ أصحابنا لا خلاف بينهم أنّ خبر المبتدأ قد يتقدّم عليه ويرتفع به، وقد علمنا أنّ العامل الضّعيف لا يعمل فيما قبله، والابتداء والمُبتدأ ليسا بأقوى من إنّ وأخواتها، وأخبارها لا تتقدّم عليها وإنّما جاز تقديم خبر المبتدأ؛ لأنّ فيه من التعرية مثل ما في المبتدأ))[١]، وهذا الذي ذهب إليه السيرافيّ هو رأي الجرميّ (ت٢٢٥هـ).[٢]

ونقل السيرافيّ قول المُبرِّد فقال: ((وقال أبو العبّاس محمد بن يزيدَ: إنّ الابتداء يرفع المبتدأ والمبتدأ والابتداء يرفعان الخبر)).[٣]

وعند البحث في كتاب المقتضب وجدتُ للمُبرِّد رأيين في هذه المسألة، أحدهما: ((فأمّا رفع المبتدأ فبالابتداء... والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر))[٤]، والآخر: ((... وأمّا حيث كان خبرًا فإنّه وقع مرفوعًا بالمبتدأ، كما كان المبتدأ رفعًا بالابتداء ...))[٥].

---

(١) شرح السيرافيّ: ٦٧/٧، ، وينظر: شرح المقدمة الجزولية للآبذي السفر الأول: ٨٧٦.

(٢) ينظر: الحلل في اصلاح الخلل:١٤٦.

(٣) شرح السيرافيّ: ٦٦/٧، وينظر: المقتضب: ١٢٦/٤.

(٤) المقتضب: ١٢٦/٤.

(٥) المصدر نفسه: ١٢/٤.

ويتّضح مما تقدّم أنّ السيرافيّ قد ذكر رأيًا واحدًا للمُبرِّد وأغفل الآخر الذي وافق فيه سيبويه وهو أنّ المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء، والخبر مرفوعٌ بالمبتدأ.

أمّا سيبويه فذهب إلى أنّ المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء، والخبر مرفوعٌ بالمبتدأ وحده، وذلك قوله: ((واعلم أنّ المبتدأ لا بدَّ له من أنْ يكون المبني عليه شيئًا هو هو ... فأمّا الذي يُبنى عليه شيءٌ هو هو فإنّ المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولُكَ: عبدُ اللهِ مُنطلقٌ))[١]، وسار على نهجه ابن مالك (ت٦٧٢هـ)[٢]، وابن هُشام (ت٧٦١هـ).[٣]

أمّا الفرّاء فذكر أنّ المبتدأ والخبر مترافعان، بمعنى أنّ المبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ، واستدلّ على ذلك بقوله (ﷻ): ﴿ وَالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ الْحَقُّ ﴾[٤]: ((فموضع (الذي) رفعٌ تستأنفهُ على الحق، وترفع كلّ واحدٍ بصاحبه))[٥]. وتابع الفرّاء كلٌّ من الرّضي الاستراباذيّ (ت٦٨٦هـ)[٦]، وأبو حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، إذ قال: ((والذي نذهب إليه ونختاره، وهو الذي يقتضيه النظر قول الكوفيين في أنّ كلًّا منهما رافعٌ للآخر، وذلك أنّ كلًا منهما يقتضي الآخر)).[٧]

وذهب الأخفش إلى أنّ العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء، ويراهُ الأقيس، وقد أكّد ذلك بقوله: ((فإنّما رفع المُبتدأ ابتداؤك إياه، والابتداء هو الذي رفع الخبر في قول بعضهم، كما كانت (إنّ) تنصب الاسم وترفع الخبر، فكذلك رفع الابتداء الاسم

---

(١) الكتاب: ١٢٧/٢.
(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٤٣/١.
(٣) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٩٤/١.
(٤) الرّعد: ١.
(٥) معاني القرآن :٥٧/٢.
(٦) ينظر: شرح الرّضي على الكافية: ٢٢٧/١.
(٧) التذييل والتكميل: ٢٦٦/٣.

والخبر، وقال بعضُهم: (رَفَعَ المبتدأُ خَبَرَهُ)، وكُلٌ حسنٌ، والأوّل أقيس)).[١]

وبعد عرض الآراء في هذه المسألة نجد الأخفش والمُبرِّد والسيرافيّ قد نهجوا نهج سيبويه في أنّ العامل في المبتدأ معنوي، إلّا الفرّاء فقد خالفه، وذهب إلى أنّ العامل في المبتدأ لفظي.

أمّا العامل في الخبر فقد اختلف البصريون فيما بينهم على ثلاثة أقوالٍ:

الأول . رافع الخبر المبتدأُ: وهو مذهب سيبويه، ومذهب المُبرِّد في أحد قوليه.

الثاني . رافعُ الخبرِ هو الابتداء: وهو مذهب الأخفش والجرميّ واختاره السيرافيّ.

الثالث . رافعُ الخبر الابتداء والمبتدأ معًا: وهذا مذهب المُبرِّد ، ولم يُسبق في هذا الرّأي.

وذهب ابن مضاء القرطبيّ (ت٥٩٢هـ) إلى أنّ الخلاف في هذه المسألة لا جدوى منه، فقال: ((وممّا يجب أن يسقط من النّحو، الاختلاف فيما لا يفيد نطقًا، كاختلافهم في رافع المبتدأ)).[٢]

وذهب ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) إلى أنّ مذهب سيبويه هو أعدل المذاهب، وأنّ هذا الخلاف ممّا لا طائل فيه.[٣]

ومن المحدثين من ذهب إلى أنّه لا جدوى من هذا الخلاف، والخير في إهماله وتناسيه، والاقتصار على معرفة أنّ المبتدأ مرفوع، والخبر مرفوع[٤]. وهذا يدلّ على تجنّب الخوض في هذه المسألة الخلافية، ممّا يفضي بهم إلى الانشغال عن مسائل نحويّة هي أكثر أهميّة في هذا السّياق.

---

(١) معاني القرآن: ٩/١.

(٢) الرّد على النحاة: ١٤١.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٠١/١، وآراء الكوفيين اللغويّة في شرح السيرافيّ: ٢٥.

(٤) ينظر: النحو الوافي: ٤٤٧/١.

ثانيًا: المبتدأ من المصادر (السّقي لك)، و(الرّعي لك)

ذكر السيرافيّ أنّ المُبرِّد قد أجاز الرفع في (السّقيُ لك)، و(الرّعيُ لك)، إذ قال: ((ولم تستعمل العرب السّقيُ لك، والرّعيُ لك، فلم يُجزهُ، (يقصد سيبويه)، وأجازه الجرميّ والمُبرِّد)).(١)

وما نقله أبو سعيد السيرافيّ عن المُبرِّد ، ثبت عنه في كتابه (المقتضب)، إلّا أنّ المُبرِّد قد وسّع القول وفصّله في هذه المسألة، فقال: ((... وكذلك سقيًا، ورعيًا. والرفعُ يجوزُ على بُعدٍ؛ لأنّك تبتدئ بنكرةٍ، وتجعلُ ما بعدها خبرها... فإن كانت هذه المصادر معارف فالوجه الرفع، ومعناه كمعنى المنصوب، ولكن يُختارُ الرفع؛ لأنّه كالمعرفة. وحقّ المعرفة الابتداء. وذلك قولك: (الحمدُ للهِ ربّ العالمين) و (لعنةُ اللهِ على الظّالمين). والنّصبُ يجوز. وإنّما ننظر في هذه المصادر إلى معانيها، فإن كان الموضع بعدها أمرًا أو دعاءً لم يكُن إلّا نصبًا)).(٢)

أمّا سيبويه فقد ذكر طائفة من المصادر وما أشبهها من الأسماء والصّفات التي دخلت عليها الألف واللّام، وذكر أنّ الرفع يُختارُ فيها، نحو: الحمدُ للهِ، والعجبُ لك، والويلُ لك، والترابُ لك، والخيبةُ لك، وبيّن أن العرب استحبوا الرفع فيها، ثمّ قال: ((وليسَ كُلُّ حرفٍ يُصنعُ به ذاك، كما أنّه ليس كُلُّ حرفٍ يدخلُ فيه الألف واللّام من هذا الباب، لو قلت: السّقيُ لك، والرّعيُ لك، لم يجُز)).(٣)

إنّ تصريح سيبويه في عدم جواز دخول الألف واللّام على السّقيُ لك، والرّعيُ لك، قد أيّدهُ أبو سعيد السيرافيّ، بقوله: ((اعتماد سيبويه في هذا ونحوهِ على استعمال العرب فيما استعملته على وجه لم يجاوزه ولم يَجُز غيره قياسًا، وما استعملته على

---

(١) شرح السيرافيّ: ١٠١/٥.

(٢) المقتضب: ٢٢١/٣.

(٣) الكتاب: ٣٢٨/١-٣٢٩، وينظر: المُؤاخذاتُ النحوية: ١٦٨.

وجهين أو أكثر جاز من ذلك ما استعملوه، ولم تستعمل العرب السّقيُ لك، والرّعيُ لك، فلم يجزه)).[١]

وأنكر المُبرِّد ما قاله سيبويه، فقال: ((زعم أنّه لا يُجيزُ السّقيُ لك، والرّعيُ لك، ولا فصل في القياس بين هذا وبين الحمدُ للهِ والعجبُ لزيدٍ، وأجاز رفعهما أبو عمر الجرميّ)).[٢]

وردّ ابن ولّاد (ت٣٣٢هـ) ما أجازهُ المُبرِّد، بأنّ ما ذهب إليه من أنّ الرفع يجوز فيهما في القياس صحيحٌ إلّا أنّه لم يأتِ بشاهدٍ من كلام العرب يدلّ على خلاف قول سيبويه؛ لأنّ سيبويه لم يمنع الألف واللّام في هذين اللفظين من طريق القياس، وإنّما منعهما كما منع أن يُقال: (وَدَعَ) في الماضي من (يدع)، وذلك أكثر تسويغًا في القياس وأولى، وأمّا إجازة الرفع في قول الجرميّ فهي إجازة بغير حجّة من كلام العرب كإجازة محمد بن يزيد، ولا فرق بين إجازتي الجرميّ والمُبرِّد إلّا أنّ يأتيا بحِجّة.[٣]

والذي أميل إليه ما ذكره ابن ولّاد ؛ لأنّ دخول الألف واللّام في (السّقي لك) و(الرّعي لك)، وأمثالها جائز من ناحية القياس، إلّا أنّ السّماع لم يرد به، والمعروف عند النّحاة أنّ القاعدة النحوية إذا لم يرد بها سماع عُدل عنه إلى القياس، والقياس لم يمنع من تعريف المصادر، وقد قاس سيبويه ذلك على الفعل (وَدَعَ) الذي صح قياسه على وزن (فَعَلَ)، إلّا أنّ العرب لم تستعمله وإنما استعملت المضارع من (يدع).

---

(١) شرح السيرافيّ: ١٠٢/٥.

(٢) ينظر: الانتصار لسيبويه على المُبرِّد : ١٠١-١٠٢، مسألة (٣١).

(٣) المصدر نفسه: ١٠١.

ثالثًا: مجيء فاعل (جَرَمَ) مصدرًا مؤولًا.

ساق السيرافيّ رأي المُبرِّد في هذه المسألة في قوله (ﷻ): ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ﴾[١]، إذ قال: ((واختلفوا في (فاعل) جَرَمَ إذا كان فعلًا ماضيًا، فقال أبو العبّاس المُبرِّد : (أنّهم) في موضع رفعٍ بـ(جرم) كقولك: حقٌّ كَونُ النّار لَهُم، ووَجبَ كونُ النّار لهم، ونحو ذلك)).[٢]

فالمُبرِّد يرى أنّ (جَرَمَ) فعلٌ لازمٌ وأنّ المصدر المؤوّل من (أنّ) واسمها وخبرها فاعلٌ للفعل (جَرَمَ).

قال سيبويه: ((وأمّا قوله (ﷻ): ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾[٣] فإنّ (جَرَمَ) عملتْ فيها لأنّها فعلٌ، ومعناها: لقد حقّ أنّ لهم النارَ، ولقد استحقّ أن لهم النارَ، وقول المفسّرين: معناها: حقًا أنّ لهم النّار، يُدلل أنّها بمنزلة هذا الفعل إذا مُثّلتْ، فـ (جَرَمَ) بعدُ عمِلت في (أنّ) عملها في قول الفزاري:[٤]

وَلَقَدْ طَعَنْتَ أبا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً جَرَمَتْ فَزَارَةَ بَعْدَهَا أنْ يَغْضَبُوا

أي: أحقّت فَزَارة)).[٥]

ويظهر أنّ المُبرِّد قد نحا منحى سيبويه في أنّ (جَرَمَ) فعلٌ ماضٍ بمعنى (حَقَّ)، وتابعهم في ذلك أبو إسحاق الزجّاج (ت٣١١هـ)[٦].

---

(١) هود:٢٢.

(٢) شرح السيرافيّ: ٥٠/١١، وينظر: المقتضب:٣٥١/٢ – ٣٥٢.

(٣) النحل:٦٢.

(٤) البيت لأبي أسماء بن الطربية، وقيل: بل هو لعطية بن عفيف، ينظر: لسان العرب:٧/ ٦٠٦، وخزانة الأدب: ٢٨٣/١٠.

(٥) الكتاب: ١٣٨/٣.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤٥/٣.

وذهب الكسائيّ إلى أنّ معناه: لا صدّ ولا منعَ عن (أنّهم)[١]، و (أنّ) في موضع نصبٍ بـ (جَرَمَ)، فحُذِفَ حرفُ الخفضِ، وتقدير النصب يكون بحذف حرف الخفضِ.[٢]

فالكسائيّ يرى أنّ (جَرَمَ) فعلٌ ماضٍ، وأنّ المصدر المؤوّل منصوب بنزع الخافض.

أمّا الفرّاء فذهب إلى أنّ (جَرَمَ) اسمٌ بمعنى (حقًا)، وأنّ المصدر المؤوّل فاعل لـ (حقًا)[٣]، إذ قال: ((وقوله: (لا جَرَمَ أنّهُم) كلمةً كانت في الأصل بمنزلة لا بدَّ أنّك قائمٌ، ولا محالةَ أنّك ذاهبٌ، فجرت على ذلك، وكثُرَ استعمالهم إيّاها، حتّى صارت بمنزلةِ (حقًّا)؛ ألا ترى أنّ العرب تقول: لا جرَمَ لآتينّك، لا جَرَمَ قد أحسنتَ. وكذلك فسّرها المفسرون بمعنى الحقّ. وأصلها من جَرَمت أي كَسَبت الذنب وجرمته، وليس قول من قال[٤] إنّ جَرَمَت كقولك: حَقُقْتُ أو حُقِقْتُ بشيءٍ وإنّما لَبّسَ على قائله قول الشّاعر:

وَلَقَدْ طَعَنْتُ أبا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً جَرَمَتْ فَزَارَةُ بَعْدَهَا أنْ تَغْضَبَا

فرفعوا (فزارة) قالوا: نجعل الفعل لـ (فزارة) كأنّه بمنزلة حُقّ لها أو حقّ لها أن تغضب، وفزارة منصوبة في قول الفرّاء أي جَرَمَتهم الطّعنةُ أن يغضبُوا))[٥]، وتابع الفرّاء ابنُ سلمة (ت٢٩١هـ)[٦]، إلّا أنّه قد زاد عليه أنّ (لا جَرَمَ) تكون بمنزلة اليمين، إذ قال:

---

(١) ينظر: معاني القرآن: ١٦١.

(٢) ينظر: البيان في غريب اعراب القرآن: ١١/٢.

(٣) ينظر: المقتضب: ٣٥٢/٢، حاشية المحقق (ج).

(٤) القائل: أبو عمرو بن العلاء، وأبو زيد، ويونس، وأضرابُهم، ينظر: خزانة الأدب: ٢٨٥/١٠.

(٥) معاني القرآن: ٨/٢-٩.

(٦) سلمة بن عاصم النحويّ أبو محمد، أخذ عن الفرّاء، صنّف: معاني القرآن، غريب الحديث المسلوك في النحو، وهو والد المفضّل ابن سلمة، ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:٥٩٦/١.

((لا جرَمَ لآتينّك لقد أحسنت، فتراها بمنزلة اليمين))[١]، وأيّد الفرّاء أيضًا أبو بكر بن الأنباريّ (ت٣٢١هـ)، إذ قال: ((وقولهم: لا جَرَمَ أنّكَ مُحسنٌ، قال أبو بكرٍ: قال الفرّاء: كان الأصل في لا جرَمَ: لا بدَّ ولا محالة، ثم كثُر استعمال العرب لها، حتّى جعلوها بمنزلة قولهم: حقًا، فصاروا يقولون: لا جَرَمَ أنّك محسنٌ، على معنى: حقًا أنّك محسنٌ)).[٢]

والذي أميل إليه من هذه الأقوال وتطمئنُ إليه نفسي، هو ما ذهب إليه الفرّاء من أنّ (لا جَرَمَ) اسمٌ بمعنى حقًا؛ لأنّ (لا جَرَمَ) شبيه بعبارة (لا شَكّ، ولا بُدّ).

رابعًا: رفع الاسم بعد (أمّا)

ذهب السيرافيّ وفاقًا لمذهب المُبرِّد في هذه المسألة، فقال: ((أمّا العبيدُ فذو عَبيدٍ؛ فرفع العبيد هو الوجه؛ لأنّ العبد ليس بمصدر فيقدر له فعلٌ من لفظه ينصبه على ما تقدّم في المصادر فوجب رفعه بالابتداء، وما بعده يكون خبرًا له، والعائد إليه محذوف تقديره: أمّا العبيدُ فانت منهم، أو فيهم، أو نحو هذا ذو عَبيد)).[٣]

وأورد السيرافيّ قول المُبرِّد فقال: ((وكان المُبرِّد لا يُجيز النصب ولا يرى له وجهًا)).[٤]

وواضح من النّص أنّ المُبرِّد يُجيز رفع الاسم بعد (أمّا) وقد أكّد ذلك بقوله: ((وذلك قولُك: أمّا زيدٌ فله دِرهَمٌ))[٥]، وقال أيضًا: ((ألا تَرى أنّك تقول: أمّا زيدٌ فمنطلقٌ)).[٦]

---

(١) الفاخر: ٢٦١.
(٢) الزّاهر: ٢٧٢/١.
(٣) شرح السيرافيّ: ١٧٣/٥.
(٤) شرح السيرافيّ: ١٧٣/٥، وينظر: المقتضب: ٧١/٢ و٢٧/٣.
(٥) المقتضب: ٢٧/٣.
(٦) المصدر نفسه: ٧١/٢.

أمّا سيبويه فقال: ((وزعم يُونس أنّ قومًا من العرب يقولون: أمّا العَبيدَ فذو عبيدٍ، وأمّا العبدَ فذو عبدٍ، يُجرونه مجرى المصدر سواءً. وهو قليلٌ خبيث. وذلك أنّهم شبّهوه بالمصدر كما شبّهوا الجمّاء الغفير بالمصدر... كأنّ هؤلاء أجازوا: هو الرّجلُ العبيدَ والدّراهم، أي: للعبيد وللدّراهم، وهذا لا يتكلّم به، وإنّما وجهُه وصوابُه الرفع، وهو قول العرب وأبي عمرو ويونسَ، ولا أعلم الخليلَ خالفهما. وقد حملوه على المصدر، فقال النّحويون: أمّا العِلمَ والعبيدَ فذو علمٍ وذو عبيد. وهذا قبيح؛ لأنّك لو أفردته كان الرفع الصّوابَ، فخَبُثَ إذ أجري غيرُ المصدر كالمصدر... ولو قال: أمّا العبيد فأنت ذو عبيد، يُريدُ عبيدًا بأعيانهم قد عرفهم المُخاطب كمعرفتك، كأنّك قلت: أمّا العبيدُ الذين تعرف، لم يكن إلّا رفعًا. وقوله ذو عبيدٍ كأنّه قال: أنت فيهم أو منهم ذو عبيد. ولو قال: أمّا أبوك فلك أبٌ، لكان على قوله: فلك بهِ أبٌ أو فيه أبٌ، وإنّما يُريدُ بقوله: فيه أبٌ مجرى الأب على سعة الكلام، وليس إلى النّصب ههنا سبيل. وإنّما جاز النّصبُ في العبيد حين لم يجعلهم شيئًا معروفًا بعينه؛ لأنّه يشبّهه بالمصدر، والمصدر قد تدخله الألف واللّام وينتصب على ما ذكرت لك. فإذا أردت شيئًا بعينه وكان هو الذي تلزمه الإشارة، جرى مجرى زيدٍ وعمرٍو وأبيك)).[١]

فسيبويه يُجيز نصب العبيد على ضعف في هذه المسألة، وهذا ما أكّده شارح كتاب سيبويه قائلًا: ((وكان سيبويه يجيز النصب على ضعفه إلّا أنّ يكون العبيدُ بغير أعيانهم ليلحق بالمصادر المبهمة، فلو قال: أمّا العبيدُ الذين كانوا عندك أو الذين في دارك، أو هؤلاء العبيد، لم يَجُز النصبُ)).[٢]

---

(١) الكتاب: ١/٣٨٩-٣٩٠.

(٢) شرح السيرافيّ: ٥/١٧٣.

وذهب ابن مالكٍ إلى تأييد مذهب المُبرِّد ، فقال: ((وأمّا غير المصدر والصّفة، نحو: أمّا العبيد فذو عبيد، فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات، معرّفًا كان أو، لا)).[١]

والظاهر أنّ المُبرِّد لم يخرج عمّا ذهب إليه سيبويه، فجعل الرفع في العبيد، وأمثالها هو الراجح في حالة كونهم عبيدًا بأعيانهم يعرفهم المخاطب، واتّفقوا أيضًا على أنّ نصب عبيد قليلٌ.

ب. المنصوبات:

أولًا: تقديم التمييز على عامله المتصرّف

ذهب السيرافيّ مذهبَ سيبويه في منع تقديم التمييز على عامله المتصرّف، خلافًا للمُبرِّد، فقال: ((وكأنّ الحِجّة لسيبويه في ذلك أنّ هذه الأشياء المنصوبة قد كانت فاعلة نقل عنها الفعل، فجعل الأول في اللفظ، ولو نصبناها وقدمناها لأوقعناها موقعًا لا يقع فيه الفاعل؛ لأنّ الفاعل متى تقدّم الفعل لم يرتفع به، وكذلك إذا قدّمناه لم يصح أن يكون في تقدير فاعل نقل عنه الفعل، إذ كان هذا موضعًا لا يقع فيه الفاعل، ووجه ثانٍ (وهو) أنّ هذا الباب لا يعمل إلّا في نكرة، فهو أضعف من باب الصّفة المشبّهة بـ (اسم الفاعل)، فلمّا كانت الصّفة المشبّهة بـ (اسم الفاعل) لا يجوز تقديم ما عملت فيه عليها كان هذا أحرى بالامتناع من ذلك)).[٢]

وذكر السيرافيّ قول المُبرِّد فقال: ((وزعم المازنيّ وأبو العبّاس المُبرِّد أنّه يجوز تقديم التمييز في هذا الباب، فتقول: (عرقًا تصببتُ)، و(نفسًا طبتُ)، و (شحمًا تفقّأتُ)، واحتجّوا لذلك بأن قالوا: العامل في التمييز شيئآن: أحدهما اسمٌ جامد، والآخر فعل

---

(١) شرح الرضي على الكافية: ٤/٤٧٣.

(٢) شرح السيرافيّ: ٤/١٤١.

متصرّف، فالاسم الجامد نحو (العشرينَ درهمًا)، و(أفضلُ منكَ أبًا)، وهذا الضّرب لا يجوز تقديم التمييز فيه على الاسم المميز، والضرب الثاني هو ما كان العامل فيه متصرّفًا، وذلك (تفقّأتُ شحمًا). قالوا: هذان الضربان في التمييز يُشبهان الحال، وذلك أنّ العامل في الحال على ضربين: فعلٌ متصرّف، وشيءٌ في معنى فعل غير متصرّف، فما كان فعلًا متصرفًا جاز التقديم فيه والتأخير، كقولك: (قام زيدٌ ضاحكًا)، و(ضاحكًا قام زيدٌ)، وما كان العامل فيه معنى الفعل، لم يجز تقديم الحال عليه، وذلك قولك: (هذا زيدٌ قائمًا) و (خلفك زيدٌ قائمًا)، ولا يجوز: (قائمًا هذا زيد) و (قائمًا خلفك زيدٌ)، واحتجوا في ذلك أيضًا ببيتٍ أنشدوه، وهو قول الشّاعر:[١]

أتهجرُ سلمى للفراقِ حبيبَها وما كان نفسًا بالفراق يطيبُ

أراد: وما كان يطيب نفسًا بالفراق)).[٢]

ينصّ المُبرِّد على جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف قياسًا على الحال التي يعمل فيها فعل متصرّف، وهو في اختياره هذا مُتابعٌ لأبي عُثمان المازنيّ (ت٢٤٩هـ)، وقد قال بقولِ المُبرِّد ابن مالكٍ[٣]، وأبو حيّان الأندلسيّ[٤]، وابن عقيل.[٥]

قال سيبويه في باب (الصّفة المشبّهة بالفاعل فيما عملت فيه).: ((وذلك قولك: امتلأتُ ماءً وتفقّأتُ شحمًا، ولا تقول: امتلأته ولا تفقّأتهُ ... ولا يُقدّم المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأتُ، كما لا يتقدّم المفعول في الصّفات المُشبّهة، ولا في هذه الاسماء؛

---

(١) شعر المُخبّل السعديّ، صنعة حاتم الضامن: ١٢٤، ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٦٨٢/٢، مسألة (١٢٠)، وشرح المفصّل: ٤١١/٢، والدرر اللوامع: ٢٠٨.

(٢) شرح السيرافيّ: ١٤٠/٤- ١٤١. وينظر: المقتضب: ٣٦/٣-٣٧.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣٨٩/٢.

(٤) ينظر: ارتشاف الضّرب: ١٦٣٥/٤.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ٦٧٠/١.

لأنّها ليست كالفاعل)).[١]

أراد سيبويه بالمفعول فيه (التمييز)، فهو يمنع تقديمه على عامله المتصرّف، وحجّته أن التّمييز فاعلٌ في الأصل لم يجُز تقديمه؛ لأنّ الفاعل لا يُقدّم على الفعل ففرعُهُ أولى، فإذا قلتَ: تصببتُ عرقًا، فالفاعل (العرق) في المعنى، ولكنّه نُقلَ عنه إلى الشّخص، إذ الأصل (تصبّب عرقي)، فلمّا كان فاعلًا في الأصل فلا يجوز تقديمه إلّا على نيّة التأخير[٢]، وتابع سيبويه في ذلك الفرّاء[٣]، وابن السرّاج[٤]، والزجّاج[٥]، وابن ولّاد[٦]، وابن جنيّ (ت٣٩٢هـ).[٧]

وعلى أيّة حال فالمُبرِّد يخالف سيبويه ومن تابعه من النحويين؛ لأنّهم يمنعون تقديم التمييز على عامله؛ لأنّ العامل عندهم ـ وإن كان متصرّفًا ـ فإنّه يعمل على وجه ضعيف وهو النقل عن الفاعل إلى التمييز.

وذكر ابن هشام أنّ الكسائيّ قد جوّز تقديم التمييز على عامله المتصرّف[٨]، ويرى ويرى بعض المُحدثين أنّ ما ذهب إليه أبو عثمان المازنيّ في تقديم التمييز على عامله المتصرّف هو الصّواب قياسًا وسماعًا.[٩]

---

(١) الكتاب: ١/١٩٤، ٢٠٤، ٢٠٥.

(٢) ينظر: علل النحو: ٣٩٣، وشرح عيون الإعراب: ١٦١، والتّبصرة والتذكرة: ١/٣١٩.

(٣) ينظر: ارتشاف الضّرب: ٤/ ١٦٣٧.

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ٢/٢٢٩.

(٥) ينظر: منهج السّالك: ٢٢٩.

(٦) ينظر: الانتصار لسيبويه على المُبرِّد : ٨٦، مسألة (٢٢).

(٧) ينظر: الخصائص: ٢/٣٨٤.

(٨) ينظر: الجامع الصّغير في النّحو: ١٢٧.

(٩) ينظر: أبو عثمان المازنيّ ومذاهبه في الصّرف والنّحو: ٢١٣.

وبناءً على ما تقدّم ذكره يتّضح الآتي:

أولًا: ما استدلّ به المُبرِّد في تقديم التمييز على عامله قياسًا على تقديم الحال على عامله، أنّ هذا القياس أُخذَ عن سيبويه.(١)

ثانيًا: اتّفاق المُبرِّد مع الكسائيّ في مذهبه.

وعليه يترجّح عندي ما ذهب إليه المُبرِّد في جواز تقديم التمييز على عامله المتصرّف بدليل وروده في الكلام الفصيح بالنقل الصّحيح، كقول ربيعة بن مقروم الضّبّي:(٢)

ووارِدةٍ كأنّـها عُصَبُ القَطـا تُثير عَجَاجًا بالسّنابكِ أصهَبا

رَددْتُ بِمثلِ السّيد نَهدٍ مُقلّصٍ كَميشٍ إذا عِطفاهُ مـاءً تحلّبا

وقول الآخر:(٣)

ضيّعتُ حَزمِي في إبعادي الأمـلا وما ارعويتُ وشيبًا رأسي اشتعلا

وقول الآخر:(٤)

ولستُ إذا ذرعًا أضِيقُ بضارعٍ ولا يائسٍ عنـد التّعسّر مِن يُسرِ

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٢٤/٢، والمقتضب: ٣٦/٣، حاشية المحقق(٢) ، والغرّة المخفيّة: ٢٧٧/١-٢٧٧/١-٢٧٨، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٦٩٥/٢،

(٢) ديوانه: ٢٤، ورد صدر البيت الثاني برواية:

وزعت بمثل السّيد نهدٍ مقلصٍ كَميشٍ إذا عِطفاهُ مـاءً تحلّبا

ينظر: شرح التسهيل: ٣٨٩/٢، وشرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك: ٢٦٦/١.

(٣) البيت لم أهتدِ إلى قائله، ينظر: المُساعد على تسهيل الفوائد: ٦٦/٢، وشرح ابن عقيل: ٦٧١/١.

(٤) البيت لم أهتدِ إلى قائله، ينظر: شرح ابن عقيل: ٦٧٢/١، حاشية المحقق.

ثانيًا: نصب (كلاكِلًا وصدورًا) على التمييز

أورد السيرافيّ رأي المُبرِّد في توجيه إعراب (كلاكلًا)، و(صُدورًا) في قول جرير:[١]

مشقَ الهواجرُ لحمهُنّ مع السُّرى حتّى ذهبنَ كلاكلًا وصُدُورًا

إذ قال: ((وكان المُبرِّد يقول: نصبها على التمييز؛ لأنّ الكلاكل والصّدور أسماء ليس فيها معنى الفعل)).[٢]

وما نقله السيرافيّ عن المُبرِّد لم أعثر عليه في آثاره التي وصلت إلينا.

أمّا سيبويه فقد نصب (كلاكلًا)، و (صُدورًا) على الحال، وقدّره على (ذهبَ قُدُمًا) و(ذهبَ أُخُرًا)، أي: (ذهبَ مُتقدّما)، و(ذهبَ مُتأخّرًا)، وهو مصدر وقع موقع الحال[٣]، وجعل (كلاكلًا) و (صدورًا) بمعنى ناحلاتٍ، كقول ذي الرّمة:[٤]

فلم تبلغْ ديارَ الحيِّ حتى طَرَحنَ سخالَهنّ وإضنَ آلآ

فجعل (الآل) بمعنى (الناحلات).[٥]

ويتّضح مما تقدّم أنّ المُبرِّد في كلامهِ الذي عزاه السيرافيّ إليه يُنكر ما قاله سيبويه، يذهبُ إلى أنّ (كلاكلًا) و(صُدُورًا) تمييز وليست حالًا، وهو بمنزلة (طبتُ بذلك نفسًا)؛ لأنّه اسمُ جنسٍ ليس فيه معنى الفعل.[٦]

---

(١) ديوانه: ٢٢٧، ينظر: شرح أبيات سيبويه للنحّاس: ٧٨، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢٦٥/١.

(٢) شرح السيرافيّ: ٦٠/٤.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٦٢/١، وشرح السيرافيّ: ٦٠/٤-٦١.

(٤) ديوانه: ٤٣٩، البيت ورد برواية:

فلم تهبط على سفوان حتّى طَرَحنَ سخالَهنّ وإضنَ آلآ

(٥) ينظر: شرح السيرافيّ: ٦٠/٤.

(٦) ينظر: شرح الرّماني: ٤٠٢/١.

وذهب الأعلم الشنتمريّ إلى تأييد المُبرِّد في نصب هذه الألفاظ على التمييز، إلّا أنّه قد دافع عن سيبويه، وقال إنّه ذكر الحال وهو يُريد التمييز، وخطّأ من تأوّل نصبه على الحال عند سيبويه[١]، وهذا ما نبّه عليه محقق الكتاب عبد السلام محمد هارون (ت ١٤٠٨هـ)، فقال: ((وشاهِدُ نصبِ (كلاكلًا)، و(صُدورًا) على الحال، في حدّ عبارة سيبويه، وهو إنّما يُريد التمييز، وكثيرًا ما يُعبّر سيبويه عن الحال بالتمييز لوقوعهما نكرتين بعد تمام الكلام، كما فعل في قوله: (هذه جُبّتُكَ خَزًّا) فسمّى الخَزُّ حالًا. ويعني أنّها لم تنصب على التشبيه بالظرف)).[٢]

وارتضى أبو حيّان مذهبَ المُبرِّد وخطّأ سيبويه، فقال: ((وللنّاس في هذا المنتصب هنا مذهبان في الإعراب، فالمُبرِّد يجعله ممّا انتصب على التمييز، والأصل: (حتى ذهبتْ كلاكلهنّ وصُدورهنّ) ثمّ نُقل فنُصب. قال: وقول سيبويه فيه أنّه حالٌ خطأ؛ لأنّه جامد)).[٣]

وما عزاه الأعلم الشنتمريّ وأبو حيّان الأندلسيّ إلى المُبرِّد لم أقف عليه في كتبه الموجودة بين أيدينا.[٤]

ويبدو أنّ توجيه المُبرِّد في نصب (كلاكلًا وصُدورًا) على التمييز هو الأولى؛ لأنّ كُلًا من (الكلاكل والصدور) اسم جامد غير مشتق، وكذلك الذي يؤيّد مذهب المُبرِّد أنّ الأعلم الشنتمريّ قد سوّغ مذهب سيبويه في جواز نصب (كلاكلًا)، و(صُدورًا) على الحال وهو يُريد التمييز.

---

(١) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢٨٢/١.

(٢) الكتاب: ١٦٢/١ ، حاشية المحقق، (١).

(٣) تذكرة النّحاة: ٢٥٠.

(٤) ينظر: نحو المبّرد في كتب النحاة دراسة تحقيق وتقويم (أطروحة دكتوراه): ١٥٩.

ثالثًا: مجيء (وحده) حالًا من الفاعل والمفعول به في (مررتُ بزيدٍ وحده).

نقل السيرافيّ رأي المُبرِّد في توجيه إعراب (وحده) في (مررْتُ بزيدٍ وحَدهُ)، إذ قال: ((وأمَّا مذهب سيبويه في (وحَدهُ) فالذي قال المُبرِّد[١]: إنَّه يحتمل أن يكون الفاعل والمفعول به، أما كونُهُ للمفعول به فهو أنْ تقول: مررْتُ به وحدهُ، أي: منفرداً في مكانه لم يكن معه غيرهُ، والآخر: أن تجعل قصدك إليه دون غيره، فتقول: مررتُ به وحدهُ، أي: لم اعتمد غيرهُ في مروري)).[٢]

وما نقله السيرافيّ عن المُبرِّد قد صرّح به في (المقتضب) إلا أنَّه قد وسع القول في هذه المسألة، فقال: ((أمّا قولك: مررْتُ بزيدٍ وحدَهُ فتأويله: أوحدته بمروري إيحاداً، كقولك: أفردته بمروري إفراداً، وقولك: (وحده) في معنى المصدر، فلا سبيل إلى تغييره عن النصب ... وأمَّا قولك: مررْتُ بالقوم خمستِهم فجائز أنْ تجريه على الأول ... لأنكَ إذا قلتَ: مررْتُ بالقوم خمستَهم، فمعناه: بهؤلاء تخميساً، كقولك: مررْتُ به وحده، أي لم أخلط معه أحداً)).[٣]

ويتّضح ممّا تقدّم أنَّ ما عزاه السيرافيّ إلى المُبرّد هو للخليل.[٤]

أمّا سيبويه فذكر في (باب ما جُعلَ من الاسماء مصدرًا كالمُضاف في الباب الذي يليه).: ((وذلك قولُكَ: مررْتُ بهِ وَحدَه، ومَررتُ بِهم وَحدَهم، ومررْتُ برجلٍ وحدَه... وزعم الخليل (رحمه الله) حيث مثّل نصب وَحْدَهُ وخَمْسَتَهُم، أنّه كقولك: أفردتُهم إفرادًا، فهذا تمثيل، ولكنّه لم يُستعمل في الكلام)).[٥]

---

(١) الكلام للمُبرِّد.
(٢) شرح السيرافيّ: ٥/١٥٤-١٥٥، وينظر: المقتضب: ٣/٢٣٩.
(٣) المقتضب: ٣/٢٣٩.
(٤) ينظر: الكتاب: ١/٣٧٤.
(٥) الكتاب: ١/٣٧٣-٣٧٤.

فذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ (وحدَهُ) نُصبت على المصدر الموضوع موضعَ الحال، فـ (وَحدَهُ) عند سيبويه حالٌ من الفاعل، وهذا ما أكّدهُ ابن طلحة[١](ت٦٠٠هـ) بقوله: ((وصحّة (مررْتُ برجُلٍ وَحدَهُ)، وبه مثّل سيبويه، تدلّ على أنّه حالٌ من الفاعل، وأيضًا فهو مصدر أو نائبُ المصدر، والمصادر في الغالب إنّما تجيء أحوالًا من الفاعل))[٢]، وتابع سيبويه فيما ذهب إليه ابنُ عصفورٍ (ت٦٦٩هـ)، فقال: ((ومذهب سيبويه أولى؛ لأنّه وضع المصادر موضِعَ اسم الفاعل أكثر من وضعها موضعَ المفعول)).[٣]

وعلى أيّة حالٍ فقد نَهَجَ المُبرِّد في أحدِ رأييه نَهَجَ سيبويه في كون (وَحدَهُ) حالًا من الفاعل، وخالف سيبويه ومن تابعه في كون (وَحْدَهُ) حالًا من المفعول به.

أمّا يُونُس بن حبيب (ت١٨٢هـ)، فيرى أنّ (وَحْدَهُ) منتصب على الظرفية؛ لقول بعض العرب: (زيدٌ وَحدَهُ)، والتّقدير: زيدٌ موضعُ التّفرّد[٤]، وقال ابن جنيّ: ((جاءَ زيدٌ وَحدَهُ)، فأصلُ هذا أوحَدتُهُ بمروري إيحادًا، ثمّ حُذِفتْ زيادتاه فجاء على الفعل))[٥]، وجوّز ابن يعيشٍ (ت٦٤٣هـ) في نحو: (مررتُ بهِ وَحدَهُ)، وجهين في التّقدير، فجعلَ (وَحدَه) مصدرًا في موضع الحال، كأنّه في معنى (إيحاد) جاء على حذف الزوائد، كأنّك قلت: أوحدتُهُ بمروري إيحادًا أو إيحاد في معنى موحد، أي: مُنفردًا.[٦]

---

(١) أحمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الأمويّ الإشبيليّ اليابريّ، أخو الأستاذ أبي بكرٍ محمد بن طلحة، ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ٣١٣/١.

(٢) شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك: ٢٤٤/١.

(٣) شرح جُمل الزّجاجي: ١٦٣/٢.

(٤) ينظر: شرح السيرافيّ: ١٥٤/٥، والبيان في غريب إعراب القرآن:٣٢٤/٢، وشرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك: ٢٤٥/١.

(٥) الخصائص: ٢٢٠/٢.

(٦) ينظر: شرح المفصّل: ٣٨٧/١.

وقد عزا أحد الباحثين المعاصرين إلى أنّ المُبرِّد له رأيٌ واحدٌ في هذه المسألة، وهذا وهمٌ منه.(١)

ويبدو لي أنّ الرّاجح من هذه الأقوال ما ذهب إليه المُبرِّد في توجيه إعراب (وَحدَهُ) حال من الفاعل والمفعول في قولك: (مررتُ بزيدٍ وَحدَهُ)، بدليل كثرة مجيء المصادر أحوالًا من الفاعل لا تمنع جواز مجيئها من المفعول(٢)؛ لأننّا لو قلنا: مررتُ بهندٍ وحدَها، فوحدَها حالٌ من المفعول به وليس من الفاعل.

رابعاً : نصب (مشيًا) و(صبرًا) على المصدر.

ذهب السيرافيّ إلى عدم جواز مجيء المصدر حالاً في (قتلته صبراً)، و (أتيته مشياً)، و(لقيته فجاءةً) خلافاً لسيبويه، وإنما أجاز نصب (صبراً)، و(مشياً)، و (فجاءةً) على المصدر وفاقاً للمُبرِّد ، إلاّ أنَّه اختلف معه في تقدير الفعل، وقد علّل ذلك بقوله: ((والذي عندي أنَّه يجوز أنْ تنصب مَشْياً وفجَاءَةً على المصدر من غير الوجه الذي ذكره أبو العبّاس، وهو أنْ تجعل (أتى) في معنى: مشى إلي، ويكون (مشياً) مصدراً له، وكذلك لقيته فُجاءةً، كأنَّه قال فاجأتُهُ مفاجأة على نحو ما تقدّم من المصدر الذي من غير لفظ الفعل المذكور، كقولهم: تبسّمت وميضَ البرقِ، وما أشبه ذلك)).(٣)

وقد ذكر السيرافيّ قول المُبرِّد فقال: ((وكان أبو العبّاس يجيز هذا في كُلِّ شيءٍ دّلَّ عليه الفعل فأَجاز أن تقول: أتانا سُرعةً، وأتانا رُجَلةً، ولا تقول: أتانا ضرباً ولا أتانا ضحكاً؛ لأنَّ الضربَ والضحكَ ليس من ضروب الإتيان والسرعة، والرّجلَةُ من ضروب الإتيان، لأنّ الآتي ينقسم إتيانُه إلى سرعةٍ أو إبطاءٍ أو توسُّطٍ، وتنقسم إلى رُجلةٍ

---

(١) ينظر: نحو المُبرِّد في كتب النُحاة دراسة تحقيق وتقويم (أطروحة دكتوراه): ١٥٦.
(٢) ينظر: شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك: ٢٤٤/١.
(٣) شرح السيرافيّ: ٥/ ١٤٧.

Abstract

The importance of this study (Al-Mubarrad's Grammatical Views In The Description Of Sibawayh Book By Abi Sa'eed Al-Sirafi(368 A.H.) is to confirm the scientific vision through the induction of the views of this well-known grammarian Abu Al-Abass Al-Mubarrad (died in 285 H.)and to compare them with other grammarians' views,as Seaway's(has died in 180 H.)Almatn owner and the explainer of this matin- Abi Sa'eed Al-Sirafi has died (368),then the researcher tends to express the view which is outweigh and compare with the other possible views.

The outline of this study is divided into prologue and three chapters with the epilogue .The first chapter deals with AlAl-Mubarrad's views in the subjective, accusative and the formative cases. Then , chapter two deals with Al-mubarrad's views in the study of verbs and articles.And to complete the study ,the third chapter presents Al-Mubarrad's views in the adjectives and conjunctives .Finally , the conclusions have been drawn and the references and resources the researcher has used to give this study which adds more and more to the grammatical library asking Allah to bless all.

The Researcher: Omar Awa'ad Abdullah